

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤ مايو ١٩٩٩

## الخبر القادم من أعالي النيل

لوضع الأسس الفنية التي ستحدد على أساسها مشروعات الأحواض الفرعية وحوض النيل كله وذلك بعد أن قام الفنيون الثلاثة والثلاثون فيما يسمى بلجنة خبراء الـ٣٣ بوضع الدراسات والتفاصيل ووجهات النظر الخاصة بهذه المشروعات والتي ستكون من أولى مهام هذه الآلية الجديدة والتي سيختار لها الوزراء أسما مقترحا وشعارا يجمع بين أسماء دول الحوض والهدف الاساسى من تعاونهم خلال القرن القادم.

وكانت مصر هي الدولة الأولى التي لفتت انظار الافارقة عامة ودول الحوض خاصة الى أن الشعوب العشرة من الدول النيلية لا تستفيد بأكثر من ٧٪ فقط من الموارد المائية والطبيعية لنهر النيل والـ٩٣٪ منها يهدر في المستنقعات والغابات وبالبحر والتسرب الى باطن الأرض، ويبلغ نصيب مصر من استقطاب الفوائد نحو ١٨ مليار متر مكعب سنويا ومثلها للسودان.

وتصدت مصر للدعاوى الاستعمارية الجديدة التي أرادت التفريق بين دول الحوض العشر بالكامل ببث عوامل الفرقة والدعوة لما يعرف باسم حروب المياه تحت دعاوى أن مصر تستأثر بنصيب الأسد مع السودان من هذه المياه وبقية الدول لا تستفيد شيئا لذا نيهت مصر هذه الدول لهذه الأغراض وكشفتها وقدمت مبادراتها بالتعاون مع هذه الدول وتنفيذ مشروعات مائية لصالح شعوبها من خلال منح مصرية لا ترد، ومن خلال تحرك مصر في المجال الدولي لتمويل المشروعات التي تستقطب الفوائد البهائلة في منابع النيل التي يأتى منها ٨٥٪ من مياهها من إثيوبيا والمانبع الحبشية و١٥٪ من أوغندا والمانبع الاستوائية.

نقطة الماء التي تنبعث الحياة في أرض مصر والقادمة عبر نهر النيل العظيم.. هل يمكن أن يرتفع نصيب مصر منها والذي لا يتجاوز حتى الآن ٥٥.٥ مليار متر مكعب لتصل الى ٧٣.٥ مليار.. السؤال القومى المهم طرح فى اجتماع مهم لوزراء المياه فى دول حوض النيل.. وأكدت الدراسات امكان تحقيق هذا المطلب المهم.

الاجتماع تم خلال هذا الاسبوع فى اديس ابابا من اجل تهيئة المناخ لإعلان آلية جديدة تجمع بين هذه الدول لصالح جميع شعوبها ومن اجل تعظيم الاستفادة القصوى من الموارد المائية والطبيعية لنهر النيل.

كانت مصر دائما وأبدا هي الدولة السباقة بين دول حوض النيل العشر التي تسعى لترويض أطول نهر فى العالم نهر النيل (٧٦٠٠ كيلومتر) لكي تحقق منه أقصى الفوائد لصالح شعوب هذه الدول جميعها.

ونظرت مصر نظرة مستقبلية للاستفادة من فائض المياه واقترحت إنشاء آلية جديدة لدول الحوض تعمل على تنفيذ ٢١ مشروعا رياديا كبدية بتمويل من عدة جهات دولية مانحة منها البنك الدولى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة والمعونة الكندية وبقاى المؤسسات الدولية المعنية فى هذا المجال وتبلغ قيمتها أكثر من ١٠٠ مليون دولار.

والآلية الجديدة تمت مناقشتها خلال هذا الاسبوع فى اديس ابابا وتضم جميع الدول كاعضاء عاملين مع إلغاء صفة مراقب وذلك من خلال اجتماع وزراء المياه والموارد المائية لدول مصر والسودان وإثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى والكونجو الديمقراطية فى اديس ابابا للتنسيق فيما بينها

أحمد نصر الدين

١٨ مليار متر

جدلية زيادة

فى حصة مصر

من المياه